



على قدر اللحاف الإيراني تنكمش أرجل بشار الأسد في سورية، وحسابات إيران بوصفها المشغل الأساس للمنظومة "المحور" التي يعمل الأسد في إطارها، هي التي تحدد الأولويات والخيارات والبدائل، تبعاً لرؤى وتقديرات معينة تخضع، في جانب كبير منها، إلى حسابات التكلفة من جهة، والحاصل الاستراتيجي المحقق من جهة ثانية.

إلى الخطة "ب" در، هكذا أعلن الأسد بكل وضوح، وبذلك يطرح مادة تفاوضية على السوريين والقوى الإقليمية والدولية، مفادها بأن جوهر حل الأزمة التفاوض على دولتين: دولته بحدودها التي يقاتل فيها جيشه وقواته "المحور الإيراني"، وسورية الخارجية عن تلك الحدود، مع شرط آخر، هو أن دولته ستكون صافية لجهة العرق والانتماء، بعد أن وضع شرطاً واضحاً للتملك والإقامة فيها "من يحميها"، بما يجعل الباب واسعاً لإخراج مكونات منها وإدخال أخرى، ذلك أنّ معايير استيفاء هذا الشرط خاضعة لتفسير وتقدير خاص بالأسد.

والملاحظ على هامش هذا التشكيل الجديد أنّ الأسد لم يظلم نفسه في هذه القسمة، بعد أن قصّ لنفسه أفضل ما في سورية، البؤرة أو القلب الاستراتيجي، ليس لسورية وحسب، بل وللمنطقة برمتها، أخذ زهرة البلاد وثمرتها الاستراتيجية، طرق المواصلات والجبال الحاكمة والموانئ ومصادر المياه والأنهار ودمشق برمزيتها ومكانتها. باختصار، كل ما يحتاجه المشروع الإيراني من مستلزمات استراتيجية ومساحات جغرافية مفيدة للاستيطان، وقذف كل ما هو عشوائي وإشكالي خارج حدود اللحاف الإيراني.

ليس مصادفة أن يأتي خطاب الأسد، بعد أيام من الاتفاق النووي الإيراني، وما تضمنه من غموض، عمدت إيران إلى تعوييه حول التفاهمات السرية عن دورها الإقليمي، وكأنما أراد الأسد الإيحاء بأنه يكشف عن أولى تلك التفاهمات، وهي تفويض إيران إعادة ترتيب الإقليم، وفق مقتضيات مصالحها الاستراتيجية ورؤاها، وتقرير شكل وحدود مناطق نفوذها، قبل أن يُصار إلى إعلام الآخرين بها خرائط نهائية، والمؤكد أنّ طهران هي من دفع الأسد إلى هذا الطرح، واختارت توقيته بعناية، بما يفيدها في سبر ردود الغرب واستثمار مناخ الهرولة الغربية الطامحة إلى الحصول على حصة من نثريات الاستثمار فيها، ولاعتقادها أن إدارة الرئيس الأميركي، باراك أوباما، لا تزال تحت تأثير حالة النشوة من نخب الاتفاق النووي، ولن تكون واعية للتغيرات التي ستجريها إيران في سورية تحديداً، أو أقله ستكون محروجة في مراجعتها بالأمر.

لكن، للحقيقة، لم يكن ما أعلنه الأسد مفاجأة إلا في الإعلان عنه وحسب، أما على مستوى الواقع، فقد كانت هناك هندسة ديمografية وجغرافية تجري على قدم وساق، وفي ترتيب علني وشفاف، قام به المحور الإيراني في سورية. أخذ في الشكل

جملة من الأعمال المتفرقة، لكنّها تقع ضمن استراتيجية واحدة، جرت بهدوء، وتنطبق عليها كل مواصفات الاستراتيجية، من تحديد للأهداف وبلورة للموارد وتحطيط للوصول إلى تلك الأهداف، وللتذكير بمضامين تلك الخطة:

- في بواكيير الحدث السوري، قام نظام الأسد بعمليات تطهير ديمغرافي، شملت: اللاذقية وريفها، حمص وريفها الغربي، ريف حماة الغربي، دمشق وأريافها الجنوبية والغربية.

- ركزت العمليات العسكرية للنظام وجهوده حول هذه المناطق، وجرت صناعة أنساق دفاعية مميزة، من دير العدس جنوباً عبر خط متواصل يمر بالقنيطرة والزبداني والقلمون الغربي، وصولاً إلى القصير في ريف حمص الغربي.

- إجبار سكان العاصمة على بيع أملاكهم في قلب دمشق القديمة، وإجراء عمليات تنظيم لمناطق واسعة في دمشق، شملت اقتحام سكانها (كفر سوسة والمزة)، فيما بدا أنه عملية تغيير ديمغرافي في وضح النهار، وكان غريباً أن تقوم حكومة لا تستطيع تأمين الخبز لمواطنيها بعمليات تنظيم عقارية؛ وقبل ذلك، أقدم النظام على حرق السجل العقاري لمدينة حمص. بوشر في تنفيذ كل تلك الإجراءات، مع بداية العام 2012، حين لم يكن قد مضى على الثورة سوى بضعة شهور، ما يعني أن النظام خطط باكراً لهذا الحل، بل الأكيد أنه أدرجه في إطار سيناريوهات الخروج من الأزمة، في وقت من المفترض أن نظاماً يدّعي الوطنية كان عليه أن يبحث عن حلول تحافظ على وحدة البلد، وتتضمن سلاماً نسيجه الاجتماعي، وإدراك موقعها وظروفها الإقليمية، بما يغلق الباب أمام أي محاولة للعبث بوحدتها الجغرافية والسياسية.

وفي إطار هذا المخطط، عمل نظام الأسد على تحطيم بقايا سوريا التي سيتخلى عنها، والتي يبدو، أيضاً، أنه حددّها باكراً وفق تقديراته، كما فعل في حلب ودير الزور ودرعا، حيث دمر بناتها التحتية والفوقية، وأحالها إلى مناطق تستحيل الحياة فيها، وحتى استمرار وجوده فيها، كانت له أهداف عسكرية وتفاوضية، في الوقت نفسه: تحويلها جدران صد يستنزف عبرها طاقة المقاتلين، وهاوش مناورة ميداني يفصل المقاتلين عن دولته، ولكي يقايسن بها على أراضي دولته المقبلة. ومن جهة أخرى، بهدف تحويلها إلى مشكلات أمنية دائمة لدول الجوار المتعاطفة مع الثورة (تركيا والأردن)، وذلك نتيجة زراعة كل عناصر الفوضى بداخلها.

ليس سراً أن نظام الأسد فقد كل مقومات السيادة الوطنية، حصل ذلك بكمال إرادته، حينما أدخل الإيراني في كل مفاصل نظامه الأمني والسياسي، مقابل حصوله على الدعم المطلوب لقمع مطالب شعبه بالكرامة والحرية. وهو اليوم مجرد حاكم محلي، ينطق بما تريده إيران التي تستعمله في إنجاز أخطر مهمة في قلب سوريا، وفي مواجهة الأمن القومي العربي، بعد أن أنهى اقتصادها وديمغرافيتها، وضمن إخراجها من ساحات الفعل الإقليمي. ها هو اليوم يمزقها جغرافياً، ويستعمل جنسيتها لتبييض مرتبة الأرض، ويقذف ملابسها إلى عراء اللانتماء.

العربي الجديد

المصادر: